

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة ٦٩

الاثنين، ٢٤ أيار/مايو ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير (تركيا)

في غياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة بيكو

(موناكو).

تقرر ذلك.

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة

نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلانين السياسيين بشأن فيروس

نقص المناعة البشرية/الإيدز

البند ١٤٥ من جدول الأعمال (تابع)

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة

مشروع المقرر (A/75/L.86)

رسالة مؤرخة ٢١ أيار/مايو ٢٠٢١ موجهة من الأمين العام

مشروع التعديل (A/75/L.89)

إلى رئيس الجمعية العامة (A/75/661/Add.3)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تُذكر الأعضاء بأن

المناقشة بشأن هذا البند ستعقد خلال الاجتماع الرفيع المستوى المقرر

عقده في الفترة من ٨ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٢١.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الهند لتقديم مشروع التعديل

A/75/L.89.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أود، وفقا للممارسة المتبعة،

أن أوجه انتباه الجمعية العامة إلى الوثيقة A/75/661/Add.3، التي

يبلغ فيها الأمين العام رئيس الجمعية العامة بأن الكونغو قد سدد، منذ

إصدار رسالته الواردة في الوثيقة A/75/661/Add.2، المبلغ اللازم

لتخفيض متأخراته إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من ميثاق

الأمم المتحدة.

السيد شارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أخذ الكلمة لتقديم مشروع

التعديل A/75/L.89 لمشروع المقرر A/75/L.86 المعنون "مشاركة

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالمعلومات

الواردة في الوثيقة A/75/661/Add.3؟

يتضمن هذا المحاضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم

التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحاضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:

Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار

المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



تضم أكثر من ٣٠٠ أستاذ مؤهل، تقدم الجامعة دورات أكاديمية رفيعة المستوى إلى أكثر من ٥٠ ألف طالب في أحرابها الجامعية العشرة ومعاهدها الـ ٦٥. ولدى الجامعة مدرسة مخصصة للصحة العامة، فضلا عن كلية صيدلة، كما تشارك في البحوث التي تتناول المسائل الصحية والطبية. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن مشاركة الجامعة ومدخلتها ستسهمان في زيادة فهم نهجنا صوب الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وفي بلورة جهودنا الرامية إلى التصدي للإيدز بوصفه تهديدا للصحة العامة.

إن الحق في حرية القول والتعبير هو روح الديمقراطية. ويضمن دستور الهند حرية التعبير. ويسهم هذا الحق، الذي تمارسه جهات فاعلة حقيقية من المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية، إسهما إيجابيا في تنمية المجتمع.

ونحث المجتمع العالمي، من خلال الجمعية العامة، على تأييد الحق العالمي في حرية التعبير ودعم صوت منظمات المجتمع المدني الحقيقية في المساهمة في مناقشاتنا بشأن المسائل العالمية، بوصفها من أصحاب المصلحة ذوي الأهمية. ونحث الدول الأعضاء على تأييد التعديل والتصويت لصالحه، إذا طرح للتصويت.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن نباشر النظر في مشروع المقرر A/75/L.86 ومشروع التعديل A/75/L.89، تُدعى الوفود الراغبة في الإدلاء ببيان تعليلاً لموقفها إلى القيام بذلك في مداخلة واحدة. وأود أن أذكر الوفود بأن التعليقات تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيدة كوراك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إن منظمات المجتمع المدني هي عيوننا وأذاننا في الميدان، إذ تزودنا بمعلومات ووجهات نظر حاسمة بشأن عدد من المسائل، وينبغي أن تكون على طاولة جميع اجتماعات الأمم المتحدة، بما في ذلك الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومشاركة المجتمع المدني أمر بالغ الأهمية بالنسبة للاجتماع الرفيع المستوى. إذ يضطلع بدور رئيسي في الدعوة وتقديم الخدمات في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويهدف التعديل إلى إعادة إدراج المؤسسة الأكاديمية الهندية "جامعة السلام العالمية التابعة لمعهد ماهاراشترا للتكنولوجيا" (MIT World Peace University) في مرفق مشروع المقرر A/75/L.86.

إن منظمات المجتمع المدني جزء من نسيج كل بلد، وتؤدي دورا حاسما في النظام السياسي الديمقراطي القوي لأي دولة، كما هو الحال في الهند. ونقدر أيما تقدير إسهامها في عملية بناء دولتنا. وينطبق ذلك بوجه خاص على قطاع الصحة، حيث تساعد هذه المنظمات على ضمان استمرار الرعاية التي تقدمها المرافق الصحية إلى المجتمع المحلي، وتوفير خدمات عالمية الجودة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه، من شأنها أن تكون بمثابة مصادر محلية لبناء القدرات اللازمة لمعالجة الشواغل الصحية القائمة والجديدة.

وقد كانت الجهود التي بذلتها منظمات المجتمع المدني حاسمة في الدعوة إلى وضع برامج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحسينها والتغلب على العديد من التحديات الرئيسية في مجال التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وقد قدمت شبكات منظمات المجتمع المدني، ولا تزال تقدم، خدمات تغير حياة أشد المتضررين، كما توفر الدعم اللازم لإتاحة الحصول على العلاج والوقاية والخدمات الصحية الأساسية الأخرى، ولكن ينبغي عدم المساس بهذه الإنجازات. ويستدعي تقلص الفضاء المخصص للمجتمع المدني عالميا وتزايد العداء على صعيد المشهد السياسي والاجتماعي، استجابة عاجلة.

ولا بد من إعادة إدراج اسم المؤسسة الأكاديمية الهندية، جامعة السلام العالمية التابعة لمعهد ماهاراشترا للتكنولوجيا، في قائمة المنظمات التي أُقرت مشاركتها في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي كان قد حذف منها، لكي تتمكن تلك المؤسسة من الإسهام في المناقشات بشأن هذه المسألة الملحة التي تثير قلقا عالميا ومن إثراء هذه المناقشات. فالجامعة تحظى باعتراف لجنة المنح الجامعية في الهند. وبفضل هيئة تدريس

والولايات المتحدة لصالح مشروع التعديل A/75/L.89، إذا طرح للتصويت، وتشجع الآخرين جميعاً على أن يحذوا حذوها.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن جلسة الجمعية العامة اليوم تبين بوضوح ما حذرنا منه في شباط/فبراير (انظر A/75/PV.55). فقد تمّ الاستخفاف بالممارسة المتبعة في الأمم المتحدة من خلال منطوق باطل وحجج مضللة وكاذبة بشكل جليّ - وهي ممارسة اعتمدت بتوافق الآراء لضمان مشاركة المنظمات غير الحكومية التي لا تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع مراعاة النظام الداخلي للجمعية العامة والطابع الحكومي الدولي لعملها، والتي حقق عملها نجاحاً لسنوات عديدة.

وبالتالي، فإن الوفود التي بدأت مناورة غير لائقة بذرائع مشبوهة في شباط/فبراير قد حققت مرادها اليوم. فقد قامت تحديداً بدفع الجمعية العامة بالنظر في مسألة لا تدخل في نطاق اختصاصها. وقوضت صلاحيات اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية والتقسيم الفعال للعمل داخل منظومة الأمم المتحدة. وقامت بتسييس المناقشة دونما داع. إذ شتتت الدول الأعضاء في الجمعية العامة بدل المساعدة على حل الخلافات ومساعدة الوفود المهمة على تسوية المسائل الخلافية من خلال الحوار الثنائي الطرف. والأشدّ أسفاً هو أن القيود المتعلقة بجائحة مرض فيروس كورونا قد حذت من عدد المراقبين في القاعة ومن إمكانية إتاحة البث عبر الإنترنت، وهو ما قد يسمح للجميع بمتابعة الاجتماع.

ومن المخيب للأمل أيضاً أن هذه الخطوات قد فُرضت على الجمعية العامة بحجة الشفافية. أين كانت هذه الشفافية إبان عملية اختيار المنظمات غير الحكومية للمشاركة في الجلسات المتعددة الأطراف تحضيراً للاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؟ ومن اختار المنظمات غير الحكومية وإلى أي معايير استند اختيارها؟ ولماذا تعرض النتائج التي توصلت إليها مجموعة من المنظمات أنشئت بهذه الطريقة على أنها تعكس آراء المجتمع المدني ككل؟

كما أود أن أسأل الأمانة العامة، المسؤولة عن التحقق من طلبات المنظمات غير الحكومية، الأسئلة التالية. كيف أمكن للقائمة أن تتضمن

ومن دون المجتمع المدني سيقلّ عدد الخدمات المتاحة للفئات السكانية الرئيسية، وستعيق على الناس في المناطق النائية قطع مسافات أكبر للحصول على الخدمات، والكثير مما تحقق من مكاسب في مجال العلاج بفضل المجتمع المدني والدعوة لن يكتب لها أن تتم. ومن دون تلك الجهود الرائدة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الميدان، ما كنا ببساطة لننعد اجتماعاً رفيع المستوى.

وقد أعاد مشروع التعديل A/75/L.60، الذي اعتمد بهامش مريح في ٢٣ شباط/فبراير قبل اعتماد القرار ٧٥/٢٦٠ بشأن تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٢١ (انظر A/75/PV.55)، ترسيخ ممارسة تتبع منذ أمد طويل فيما يخص الاجتماع الرفيع المستوى. وإن طلب تقديم الاعتراضات إلى الجمعية العامة لتبنت فيها يزيد من الشفافية والمساءلة ويتيح لكافة أعضاء الجمعية العامة، خلافاً لدولة عضو واحدة أو مجموعة صغيرة من الدول الأعضاء، البت في مشاركة المنظمات غير الحكومية.

ويساورنا القلق بوجه خاص إزاء الاتجاه المتزايد للدول الأعضاء التي تعترض على المنظمات غير الحكومية من بلد آخر. إذ ينبغي ألا يتحدد مصير منظمة غير حكومية تحظى بسمعة طيبة وذات مصداقية خلف أبواب مغلقة بناء على اعتراضات دولة واحدة أو بضعة دول أعضاء. ويجب على الجمعية العامة أن تراعي المعايير التي وضعتها اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية لتحديد أهلية المشاركة في اجتماع ما وأن تقف في وجه تسييس عمل المجتمع المدني.

وقد استوفت المنظمة المعروضة علينا اليوم جميع معايير اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية. وأعظم قيمة مضافة للمجتمع المدني هي أنه يعمل على نطاق مختلف البلدان والمناطق والمسائل ويدفع كل واحد منا إلى الاضطلاع بالمزيد بوصفنا حكومات. والأصوات التي لا تتفق مع الحكومات لا تقل أهمية - إن لم تكن أكثر أهمية - لأنها تسلط الضوء على المشاكل وتدفع جميع الدول الأعضاء إلى القيام بعمل أفضل.

وثمة الكثير مما يتعين علينا القيام به لزيادة مشاركة المجتمع المدني على نطاق الأمم المتحدة وسنواصل بذل تلك الجهود من أجل تحديد الطرائق المستقبلية وتحضير الاجتماعات المقبلة. وستصوت

الأخرى من أجل ضمان التوصل إلى نتيجة إيجابية، مما سيعطي زخماً سياسياً جديداً للتعاون الدولي بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وعلاجه.

وما فتئت الصين تؤيد بثبات مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وغيرها من المنظمات في أعمال الأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، يجب أن نؤكد أن الأمم المتحدة منظمة حكومية دولية. ولذلك، يجب أن يستند أي قرار يتعلق بمشاركة أي منظمة من المنظمات غير الحكومية في مناسبات الأمم المتحدة إلى عدم اعتراض أي دولة من الدول الأعضاء. وهو مبدأ هام تستند إليه الأمم المتحدة في عملها وحق غير قابل للتصرف لجميع الدول الأعضاء.

ويساور الصين بالغ القلق إزاء مشروع التعديل A/75/L.89. فالمنظمة الواردة فيه تمارس أنشطة سياسية موجهة ضد الدول الأعضاء وتهدد سيادتها وسلامتها الإقليمية، وإن كان لا علاقة لتلك الأنشطة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو علاجه. وتعتز الصين بشكل قاطع على مشاركة تلك المنظمة في الاجتماع الرفيع المستوى وتعرب عن معارضتها لمشروع التعديل.

السيدة دكسون (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الميسرين المشاركين على ما اضطلعوا به من عمل بشأن مشروع المقرر A/75/L.86. وإننا نتطلع إلى دعم الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونحن ممتنون لأن الطرائق المتفق عليها حديثاً تتيح لنا أن نرى الأساس المنطقي للاعتراضات على مشاركة المنظمات غير الحكومية. وهذه الشفافية ضرورية لضمان أن يتيح الاجتماع الرفيع المستوى سماع آراء مجموعة متنوعة من الخبراء في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويسرنا أن تلك الطرائق قد أعادت سلطة اتخاذ القرار إلى الجمعية العامة.

ومع ذلك، يجب ألا يكون أساس عدم الاعتراض القاعدة في الجمعية العامة، ونأسف لأن الدول الأعضاء تواصل استخدام أساس عدم الاعتراض لمحاولة منع مشاركة منظمات غير حكومية من بلدان أخرى.

منظمات تدعو إلى تقنين تعاطي المخدرات، وهو ما يتعارض مع السياسة القانونية للأمم المتحدة؟ وكيف أُدرجت أسماء منظمات تشجع على تقنين البغاء في القائمة؟ وكيف يمكن أن يتوافق ذلك مع سياسة عدم التسامح إطلاقاً التي تنتهجها المنظمة بشأن هذه المسألة؟ وما الغرض من هذه القائمة؟ أهو إعطاء صوت للمجتمع المدني كي يُعبر عن آرائه أو منح عصابات المخدرات والجريمة منبرا في الجمعية العامة؟

ويسرنا أن عدداً من المنظمات غير الحكومية التي تعمل فعلاً على مساعدة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومنع انتشار المرض قد أُدرجت في قائمة المنظمات غير الحكومية. وهي تحافظ على حوار بناء، وإن لم يكن دائماً سهلاً، مع الحكومات الوطنية. ويسرنا أن المنظمات غير الحكومية الروسية تعد أيضاً من بينها. ونقدر إسهام هذه المنظمات في عملنا في سياق الإجراءات المأذون بها ذات الصلة.

وفي الوقت نفسه، من المستحيل الحديث عن أي نوع من التوازن بين المنظمات غير الحكومية التي تضمها القائمة والمتباينة في الرأي. إذ تمثل القائمة بشكل غير متناسب منظمات تجمع بين أنصار نمط حياة مليء بالمخاطر فيما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتدعو إلى ترسيخ نمط الحياة هذا بوصفه عرفاً اجتماعياً. وللأسف، فإن الاتجاه الذي اتخذته المناقشة في ذلك السياق لا يفضي إلى تعزيز أنماط الحياة الصحية والقيم الأسرية التقليدية كوسيلة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وندعو مرة أخرى زملائنا في الجمعية العامة إلى التفكير في الطريقة التي تتيح لنا أن نقرر جماعياً ما يلزم اتخاذه من إجراءات. ومن جانبنا، ندعو إلى التقيد الصارم بالممارسات التي أرسيتها الجمعية العامة، والتي أكدتها مجدداً سنوات من توافق الآراء. ونعتقد أن من المهم احترام الطابع الحكومي الدولي لعمل الجمعية. ولكل جهاز وهيئة فرعية في منظومة الأمم المتحدة وظائفها وقواعدها الخاصة. وعدم الفصل بينها سيؤثر في فعالية أعمالنا، كما بينته لنا الممارسة العملية.

السيد ليو ليكون (الصين) (تكلم بالصينية): تولي الصين الاجتماع الرفيع المستوى لعام ٢٠٢١ المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أهمية بالغة، وسنواصل العمل مع الدول الأعضاء

ولهذا الغرض لدينا اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية، التي تمنح اعتمادات لعدد من المنظمات غير الحكومية. ويبلغ عددها حاليا أكثر من ٥ ٠٠٠ منظمة. وتحمل مشاركتها قيمة بالغة. غير أن مشاركة منظمة غير حكومية معينة تعمل ضد مصالح هذه الدولة أو تلك وتستقطب عمل الجمعية العامة، أمر مؤسف للغاية.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلا للموقف. وسنبت الآن في مشروع المقرر A/75/L.86 ومشروع تعديله A/75/L.89.

أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

السيدة أو شاليك (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع التعديل A/75/L.89، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة، أصبحت البلدان التالية أيضا من مقدمي مشروع التعديل A/75/L.89: بلجيكا، بوتان، بولندا، جزر القمر، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، السويد، فنلندا، النيجر، هولندا.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن نشرع في البت في مشروع المقرر A/75/L.86، ووفقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلي، سنتب الجمعية أولا في مشروع التعديل A/75/L.89.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع التعديل A/75/L.89؟

اعتمد مشروع التعديل A/75/L.89.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع المقرر A/75/L.86 المعنون "مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز"، بصيغته المعدلة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع المقرر A/75/L.86، بصيغته المعدلة؟

ونعلم أن الاجتماع الرفيع المستوى له تاريخ طويل فيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني، يعود إلى عام ٢٠٠١. إذ قدّم كل مشارك من المشاركين وجهة نظر قيمة لمحادثتنا هنا في نيويورك. ونعلم أن المجتمع المدني يؤدي دورا محوريا في الخطوط الأمامية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، إذ يعمل بلا هوادة لتحسين فرص الحصول على العلاج المضاد للفيروسات القهقرية والتصدي للوصم الذي يواجهه المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وما زال أمامنا الكثير مما يتعين القيام به في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولذلك، من الأهمية بمكان أن يتاح لمنظمات المجتمع المدني أن تشارك مشاركة واسعة في الاجتماع الرفيع المستوى. فإسهاماتها في هذا الموضوع الهام لا تضاهاى. وبما أن منظمات المجتمع المدني كثيرا ما تعمل كجهة توفر الموارد وتقدم الخدمات، سيكون من السيء عدم الاستفادة من جميع الأدوات التي بحوزتنا. ويشمل هذا إقامة الشراكات مع المجتمع المدني. وندعو الراغبين في المساهمة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى الانضمام إلينا في تأييد مشروع التعديل A/75/L.89.

وستواصل المملكة المتحدة تأييد إدراج أصوات المجتمع المدني في الأمم المتحدة في مختلف الاجتماعات والمؤتمرات ومؤتمرات القمة الرفيعة المستوى من خلال حصولها على اعتماد المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية.

السيدة سليم (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا الصين وروسيا. إننا نؤمن بالمشاركة والحوار البناءين ويؤيد وفد بلدي تماما مشاركة المنظمات غير الحكومية. فقد أسهمت في إثراء المناقشات في الأمم المتحدة وساهمت بوجهات نظر مختلفة في العديد من الاجتماعات.

ونقدر أيما تقدير مشاركة منظمات المجتمع المدني في الاجتماع الرفيع المستوى المقبل المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومع ذلك، ينبغي ألا يكون إرساء قواعد وسوابق جديدة ذريعة لاستقطاب أعمال الجمعية العامة. بل ينبغي أن نلتزم بالقواعد والإجراءات وبالمبادئ التوجيهية القائمة. فثمة معايير لمشاركة المنظمات غير الحكومية،

السيدة لودفيغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الـ ٢٧ الأعضاء فيه. وإن البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد، وهي جمهورية مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختشتاين، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ وكذلك أوكرانيا وجمهورية مولدوفا؛ تؤيد هذا البيان.

ونرحب ترحيباً كبيراً بدورة الجمعية العامة المعقودة اليوم - وبالطبع بنتائجها - المكرسة لاتخاذ قرار نهائي بشأن قائمة منظمات المجتمع المدني التي ستشارك في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وستسهم في ذلك بخبراتها ودعمها. ويوفر هذا الاجتماع الشفافية اللازمة ويعيد إرساء سلطة اتخاذ القرار بشأن مشاركة منظمات المجتمع المدني في أعمال الجمعية.

ومع ذلك، علينا الإقرار بأننا فوجئنا بتفسير وتنفيذ الفقرة الواردة في القرار بشأن الطرائق، والمتعلقة بمشاركة منظمات المجتمع المدني (القرار ٢٦٠/٧٥، الفقرة ١١). وبما أن الطرائق تحدد أن القائمة ستشمل الأسماء المقترحة وكذلك الأسماء النهائية، كنا نتوقع أن تعرض علينا قائمة كاملة تضم جميع الأطراف المعنية المقترحة لننظر فيها اليوم، أو على الأقل قدرنا من الشفافية فيما يتعلق بالتغييرات التي أدخلت على القائمة المقدمة لئتم اعتمادها.

إن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يحصد الأرواح يوميا ويحطم الأسر والمجتمعات. وكل حالة يمكن تقاديتها لها أن تنتقد الأرواح وتبقي من كثير من الألم وتُجنب العلاج مدى الحياة، وكذلك هدر الموارد الاقتصادية. وقد أصيب حديثاً زهاء مليوني شخص بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ٢٠١٩، ويتعايش معه حوالي ٤٠ مليون شخص حالياً، وثمة ما يقدر بنحو ٧ ملايين شخص مصاب ليسوا حتى على دراية بحالتهم ومن شأنهم نشره أكثر.

ولطالما كانت أنشطة منظمات المجتمع المدني بالغة الأهمية لعقود من الزمن ولها كثير من الفضل فيما تحقق من نجاح وتقدم حتى الآن. وما تضطلع به منظمات المجتمع المدني من عمل لتعزيز

اعتمد مشروع المقرر A/75/L.86 بصيغته المعدلة (المقرر ٥٦٦/٧٥).

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للراغبين في أخذها تعليلاً للتصويت بشأن المقرر المعتمد للتو، أود أن أذكر الوفود بأن تعليقات التصويت تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد ليو ليون (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أكرر التأكيد على أن الصين تعارض مشاركة معهد ماهاشترا للتكنولوجيا التابع لجامعة السلام العالمية في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٢١، ولذلك فهي تتأى بنفسها عن التعديل الذي أدخل على المقرر ٥٦٦/٧٥.

السيدة شمات (بيلاروس) (تكلمت بالروسية): تود بيلاروس أن تؤكد مجدداً اهتمامها بعقد اجتماع فعال رفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وقد انضمت جمهورية بيلاروس إلى توافق الآراء بشأن المقرر ٥٦٦/٧٥، ولكننا لا نؤيد الإجراء الذي أتبع لتشكيل قائمة المنظمات غير الحكومية المشاركة في الاجتماع الرفيع المستوى، أي اعتماد مقرر مستقل مرهون باحتمال إجراء تصويت.

ونصر على الحفاظ على الإجراءات المعمول بها للنظر في مشاركة المنظمات غير الحكومية على أساس عدم الاعتراض، ونشدد على حق الدول الذي لا يقبل الجدل ولا التصرف في ذلك الصدد.

وفضلاً عن ذلك، فإننا ندعو، في المستقبل، إلى التقيد بالمواعيد النهائية لاقتراح التعديلات بغية ضمان أن يكون بحوزة الوفود ما يكفي من الوقت للتشاور مع عواصمها والاتفاق على مواقفها.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلاً للموقف بشأن المقرر المعتمد للتو.

وأعطي الكلمة للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي، التي ترغب في الإدلاء ببيان بعد اعتماد المقرر.

السيد لينارتسون (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أقدم، باسم كينيا وبلدي السويد، مشروع القرار A/75/L.88 المعنون "اجتماع دولي بعنوان"ستكهولم بعد ٥٠ عاما: عافية الكوكب من أجل ازدهار الجميع - مسؤوليتنا، فرصتنا".

اسمحوا لي بدايةً أن أشكر الوفود على عملها النشط إبان المشاورات غير الرسمية.

سيصادف العام القادم مرور ٥٠ عاما على عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرائد المعني بالبيئة البشرية في ستكهولم في عام ١٩٧٢، وهو مؤتمر أسهم إسهاما كبيرا في ظهور الخطة العالمية للبيئة من خلال نتائجه المختلفة، بما في ذلك إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وعلى مدى العقود الخمسة الماضية، اتفقت الدول الأعضاء على الالتزام باتخاذ إجراءات، بسبل أهمها المؤتمرات البارزة التي عقدت في ريو دي جانيرو وجوهانسبرغ، فضلا عن اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ورغم إحراز تقدم كبير في مواجهة العديد من تحديات التنمية المستدامة، فإن العلم واضح: التغيرات البيئية تقوض مكاسب التنمية التي تحققت بشق الأنفس. ويشهد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة تخلفاً، كما تسببت الجائحة في مزيد من الانتكاسات الحادة. وعلينا، معاً، بذل المزيد من الجهد على وجه السرعة.

إذ إن معالجة فقدان التنوع البيولوجي والتلوث وتغير المناخ والانتقال نحو عالم تبلغ درجة حرارته ١,٥ درجة مئوية سيتطلب استجابة كل منا على نحو مختلف.

ومع ذلك، ما من بلد بإمكانه مواجهة التحدي بمفرده. وإن العقد القادم حاسم. فمن الضروري اتباع نهج متعدد الأطراف.

وإن عنوان الاجتماع "ستكهولم بعد ٥٠ عاما" يلفت الانتباه إلى حقيقة أن تحدياتنا مترابطة: فعافية الكوكب من أجل ازدهار الجميع أمر ضروري لتحقيق التنمية المستدامة وضمان رفاه هذا الجيل والأجيال المقبلة. كما أنه يبرز أن من مسؤوليتنا الاستفادة من تلك الفرصة.

وينبغي أن يكون اجتماع "ستكهولم بعد ٥٠ عاما" منبرا للنهوض بالعمل الجماعي من أجل تعزيز التعاون والتعجيل بتحقيق التنمية

التتقيف بشأن الوقاية والعلاج ومكافحة الوبص جدير بكثير من الثناء. وقد تم الاعتراف بقدراتها القيمة على التوعية والتعبئة وأخذها في الاعتبار منذ البداية.

ونظرا للتحديات المقبلة، لا يسعنا أن نرفض الاستفادة من تجارب أو دعم أي من الأطراف المعنية في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وإن مشاركة المجتمع المدني في الاجتماع الرفيع المستوى تمثل أولوية عليا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، ولهذا السبب أيدنا التعديل بشأن إعادة ترسيخ مشاركة منظمات المجتمع المدني على القائمة كاملة. ونؤيد الإصغاء إلى جميع الأصوات حتى يتسنى تبادل الخبرات على نطاق واسع.

وبما أننا لم نسمع أي حجج مقنعة عن سبب كون منظمة معينة من منظمات المجتمع المدني لا تتسم بالأهمية في سياق فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يسرنا أن نرى أن القائمة النهائية تشمل الآن جميع منظمات المجتمع المدني التي وردت في القائمة المقترحة في البداية.

إن المعركة ضد الإيدز لم تنته بعد. فهي معركة طويلة الأمد ولا يزال ثمة الكثير مما يتعين القيام به. وفي هذا الصدد، فإننا نتطلع إلى عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يستوعب الجميع ويكفل بالنجاح.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر منكم بشأن هذا البند.

وبذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٠ من جدول الأعمال.

البند ١٩ من جدول الأعمال (تابع)

التنمية المستدامة

مشروع القرار (A/75/L.88)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل السويد لتقديم مشروع القرار A/75/L.88.

(تكلت بالفرنسية)

قبل إعطاء الكلمة للمتكلمين تعليلاً للتصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن التعليقات تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الروسي.

السيد تشوماكوف (الاتحاد الروسي) (تكل بالروسية): يرحب الاتحاد الروسي بمشروع القرار A/75/L.88 بشأن عقد الاجتماع الدولي المعنون "سك هولم بعد ٥٠ عاماً". ونود أن نعرب عن امتناننا لوفدَي السويد وكينيا على مبادرتهما واستعدادهما لإتاحة الفرصة للدول الأعضاء للاحتفال مع بالذكرى السنوية الخمسين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في المدينة التي عقد فيها، سك هولم. ونلاحظ النهج البناء والعمل الذي اتبعته الوفود في العمل على مشروع النص. ونشكر بوجه خاص ممثلي مجموعة الـ ٧٧ والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة على مرونتهم ونهجهم البناء ومقترحاتهم الإبداعية وتعاونهم بروح تعددية الأطراف الحقيقية للأمم المتحدة. وبفضل سهر السويد وكينيا على مراعاة آراء جميع الوفود، أمكن التوصل إلى مشروع نص واضح ومتوازن، يوفر أساساً سليماً للاتفاق بشأن ما تبقى من تفاصيل للحدث.

ومن المهم أن يعكس مشروع القرار، الذي أمل أن نعتمده بعد قليل، تاريخ عملية التنمية المستدامة انطلاقاً من مؤتمر سك هولم وما تلاه من وضع مبادئ ريو من خلال اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وإبان الاجتماع الدولي في العام المقبل، سنناقش سبل التعجيل بإحراز تقدم نظراً لما خلفته جائحة مرض فيروس كورونا من آثار، إذ تسببت في أضرار اقتصادية عالمية جسيمة. وكما هو معروف، تجد الدول النامية نفسها في حالة صعبة للغاية. وفي هذا السياق، من المهم أن تراعي مناقشتنا على النحو الواجب البعد البيئي، ولكن كذلك البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية المستدامة، وأن تساعد التدابير المقترحة على سد الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان

المستدامة، بما في ذلك بُعدها البيئي، مع التركيز على الإجراءات الشاملة التي تهدف إلى الحد من أوجه عدم المساواة، وتعود بالنفع تحديداً على الفئات الفقيرة والضعيفة. وسيسهل اجتماع "سك هولم بعد ٥٠ عاماً" أيضاً في النهوض بتعافٍ مستدام من جائحة مرض فيروس كورونا.

وسيتطلب النجاح في ذلك اتباع نهج على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ويطلب مشروع القرار إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن يكون بمثابة جهة منسقة لتقديم الدعم اللازم لتنظيم اجتماع "سك هولم بعد ٥٠ عاماً". وبهذه الصفة، سيكون البرنامج في وضع يتيح له دعم الأعمال التحضيرية والمناقشات، مما سيسمح بالمشاركة في عملية الإبداع على نطاق كيانات منظومة الأمم المتحدة ويضمن الاتساق والتناغم بين اجتماع "سك هولم بعد ٥٠ عاماً" والاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP@50). وإن جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة مدعوة إلى تقديم إسهاماتها في الاجتماع، حسب الاقتضاء.

وسيعقد الاجتماع الدولي "سك هولم بعد ٥٠ عاماً" في سك هولم يومي ٢ و ٣ حزيران/يونيه ٢٠٢٢. وستحمل السويد مسؤولية دفع تكاليف الاجتماع.

وباعتماد مشروع القرار التمكيني هذا، ستُتخذ خطوة أولى هامة صوب تنظيم اجتماع "سك هولم بعد ٥٠ عاماً". ونتطلع إلى مشاركة الدول الأعضاء مشاركةً بناءة وإلى عملية سريعة للنظر في طرائق تنظيم الاجتماع والاتفاق عليها قبل نهاية الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة.

وأود، مرة أخرى، أن أشكر جميع الوفود على مشاركتها البناءة في هذه المسألة إلى حد الآن.

الرئيسة بالنيابة (تكلت بالإنكليزية): نشرع الآن في النظر في

مشروع القرار A/75/L.88.

السيد ديالو (غينيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان تعليلاً للموقف بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ونشكر الميسرين المشاركين، السويد وكينيا، على جهودهما في عملية التفاوض للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن اعتماد القرار A/75/L.88 المعنون "اجتماع دولي بعنوان "ستكهولم بعد ٥٠ عاماً: عافية الكوكب من أجل ازدهار الجميع - مسؤوليتنا، فرصتنا". كما نرحب بالعرض السخي الذي قدمته السويد لاستضافة الاجتماع الدولي وتحمل تكاليفه، بدعم من كينيا.

وكما هو مبين في الفقرة ١ من القرار، فإن الغرض من عقد هذا الاجتماع الدولي هو إحياء ذكرى مرور ٥٠ عاماً على مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية ووثائقه الختامية. وسيعقد هذا الاجتماع كمساهمة في البعد البيئي للتنمية المستدامة للتعبير عن التزامات في سياق عقد العمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التعافي المستدام من جائحة مرض فيروس كورونا.

وفي هذا الصدد، تفهم المجموعة أنه ما من توقع لإعادة تحديد آليات جديدة أو التزامات جديدة أو إعادة التفاوض بشأنها أو فرضها، ولا لتجاوز أحكام الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

كما نلاحظ أن الاجتماع الدولي سيُفضي إلى موجز للمناقشات يكون بمثابة وثيقته الختامية، على النحو المبين في الفقرة ٥.

وتسلط المجموعة الضوء على القرارات التي مفادها أن كلاً من الاجتماع الدولي وإحياء الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة ينبغي أن يعزز كلٍّ منها الآخر، لتجنب التداخل والازدواجية، إلى جانب دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة في الأعمال التحضيرية للاجتماع، فضلاً عن الدعوة الموجهة إلى جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة للبرنامج ولجنة الممثلين الدائمين لدى البرنامج من أجل تقديم إسهامات تساعد على تنظيم اجتماع "ستكهولم بعد ٥٠ عاماً". وإننا نتطلع إلى تلك الإسهامات في العملية التحضيرية وإلى عقد الاجتماع الدولي.

النامية، مع تقليل أثر الأنشطة البشرية على البيئة. ونحن، من جانبنا، على استعداد أيضاً للعمل على نحو بناء بنفس الطريقة بشأن طرائق تنظيم الحدث من أجل ضمان إجراء مناقشة شاملة تراعي مصالح جميع الدول.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/75/L.88 المعنون "اجتماع دولي بعنوان "ستكهولم بعد ٥٠ عاماً": عافية الكوكب من أجل ازدهار الجميع - مسؤوليتنا، فرصتنا".

أعطي الكلمة الآن لممثلة الأمانة العامة.

السيدة أوشاليك (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة في الوثيقة A/75/L.88، أصبحت البلدان التالية أيضاً من مقدمي مشروع القرار: إسبانيا، أستراليا، إستونيا، أفغانستان، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، أنتيغوا وبربودا، أنغولا، أيرلندا، آيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بوتان، بولندا، بيرو، تونس، تيمور - ليشتي، الجبل الأسود، الجزائر، جزر القمر، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، رومانيا، سانت لوسيا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، غواتيمالا، غيانا، فرنسا، فنلندا، قبرص، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، كيريباس، لاوس، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، مالطة، مصر، ملديف، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريشيوس، موناكو، النرويج، النمسا، الهند، هنغاريا، هولندا، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، اليابان، اليونان.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية تقرر اعتماد مشروع القرار A/75/L.88؟

اعتمد مشروع القرار A/75/L.88 (القرار ٢٨٠/٧٥).

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): قبل إعطاء الكلمة لتعليق التصويت بعد اعتماد المشروع، أود أن أذكر الوفود بأن التعليقات تقتصر على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): ستقتصر البيانات بالتالي على تعليقات التصويت. هل لي أن أذكر الدول الأعضاء أن الجمعية العامة قد وافقت بموجب الفقرة ٧ من المقرر ٤٠١/٣٤ على أنه:

”حين يُنظر في مشروع القرار نفسه في إحدى اللجان الرئيسية وفي جلسة عامة، ينبغي للوفد، قدر الإمكان، تحليل تصويته مرة واحدة فقط، أي إما في اللجنة أو في الجلسة العامة، ما لم يكن تصويت الوفد في الجلسة العامة مختلفاً عن تصويته في اللجنة“.

أود أن أذكر الوفود أيضاً بأنه، بموجب مقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تقتصر مدة تعليقات التصويت على عشر دقائق، وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

وقبل أن نبدأ البت في التوصية الواردة في تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، أود أن أبلغ الممثلين بأننا سنشرع في البت بنفس الطريقة التي اتبعت في اللجنة، ما لم تُخطر الأمانة العامة بخلاف ذلك مسبقاً.

معروض على الجمعية العامة مشروع قرار أوصت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) باعتماده في الفقرة ٦ من تقريرها. تبت الجمعية الآن في مشروع القرار. وقد اعتمدته اللجنة دون تصويت. هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في أن تحذو حذوها؟ اعتمد مشروع القرار (القرار ٢٨١/٧٥).

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٥٤ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

ونلاحظ أن قرار عقد هذا الحدث بوصفه اجتماعاً دولياً قد اتبع سابقة القرار ٢٦٢/٥٧. ولذلك، فإننا نتطلع إلى قرار بشأن الطرائق يتخذ ذلك النص مرجعاً له، ويكون موجزاً ويأتي في شكل مماثل، ويُعتمد بتوافق الآراء في غضون إطار زمني قصير.

السيدة كوراك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد الولايات المتحدة بحزم الجهود الرامية إلى تعزيز عقد اجتماع دولي مكرس لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة للجميع، ويسرنا أن ننضم إلى توافق الآراء بشأن القرار ٢٨٠/٧٥. ونشكر السويد وكينيا على قيادتهما لهذا النص وعلى عملهما لضمان أن يعكس النص آراء جميع وفود الأمم المتحدة.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

وبذلك، تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ١٩ من جدول الأعمال.

البند ٥٤ من جدول الأعمال (تابع)

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) (A/75/413/Add.1)

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): لقد أوضحت الوفود مواقفها بشأن توصية اللجنة في إطار اجتماعات اللجنة، وهي ترد في المحاضر الرسمية ذات الصلة. ولذلك، ما لم يكن هناك اقتراح بموجب المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية العامة تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة المعروض عليها اليوم.

تقرر ذلك.